القاعدة الإعرابية من خلال ردود ابن هشام الأنصاريّ (ت ٧٦١ هـ) على المعربين في مغني اللبيب

د. عصام آل عبد الواحد
كلية التربية

مُلَخَّص البحث

يهدف هذا البحث إلى محاولة إبراز القواعد أو الأسس المتبعة عند الإعراب ، لأن جماً من المعربين يجهل الكثير منها ، فنراهم يعربون النصوص من غير دراية فيقعون في الملابسات والهفوات ٠

فحاولنا أن نبرز هذه الأسس من خلال مفردات نصوص قرآنية أو شعرية تصدى لها ابن هشام في إثارة الآراء والأوجه الإعرابية المختلفة وبيان ما هو صالح منها وما هو فاسد، فالتفت إلى بعض الأسس منها والتفت الباحث إلى بعضها الآخر من خلال دراسة المسائل التي أثارها ابن هشام عند مناقشته لآراء بعض المعربين.

ونستطيع أن نقول : إنَّ هذه الأسس هي الطريق نحو إعراب صحيح ٠ هذا ويهدف البحث أيضا إلى أن يكون لبنة تساهم في بناء المكتبة العربية ، وأن يكون منهجاً متواضعاً يسير عليه الدارسون لدارسة ما تبقى من ردود سواء أكانت عند ابن هشام أو عند غيره ، ولكشف أسس أخرى تسهم في بناء دارس اللغة العربية عموماً والنحو خصوصاً، والله الموفق ٠

مقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين والصلاة والسلام على آخر الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين .

أَمَّا بعد فيكاد ابن هشام يعد آخر مَن انتقلت إليه زعامة النحو بمصر ، لولا ظهور السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، وقد قيل فيه: إنه أنحى من سيبويه ، فالقارئ لكتبه يجدها ذات ثلاثة مستويات ،يتمثل الأول بأسلوب سلس يستطيع أن يعتمد عليه المبتدئ في النحو ، أما الثاني فلمن قطع شوطاً لا بأس به في دراسة علم النحو ، وأَمَّا الثالث فيكاد يقتصر على متقدمي النحو وأفذاذه .

ولعل كتابه ((مغني اللبيب)) خيرُ ما يمثل هذا المستوى ، وإن كان في قسم من عباراته واضح الفكرة . فالذي يقرأ هذا الكتاب يجده مليئاً دسماً يحرك فكر قارئهِ ، ويستهوي قلبه حتى يؤثر فيه و في أسلوبه .

ومن القضايا التي كان ابن هشام كثيراً ما يثيرها مسائل الإعراب ، إذ كان كثير الوقوف عندها مشيرا إلى سقيمها أو صحيحها من خلال اعتراضاته على آراء جم من المعربين بإيراده في أحيان بعض القواعد أو الأسس الإعرابية التي تتبع عند الإعراب لمجانبة الخطأ، وقد استهوت هذه الظاهرة غير واحد من الدارسين مما حدا بنا إلى دراستها دراسة تحليلية موضوعية ، فكانت الدراسة موسومة بـ((القاعدة الإعرابية من خلال ردود ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) على المعربين في مغني اللبيب))، وقد انتظمت في ثمان قواعد ، ضمَّت كل قاعدة نصاً أو أكثر مما أورد المعربون في مفردة من مفرداته آراءً إعرابية مختلفة، جعلت ابن هشام يعترضها ويرد عليها.

ولم تكن هذه الدراسة لإحصاء ردود ابن هشام في كتابه المغني ، بل كانت لدراسة الردود وحسب ، ولضيق الوقت ، وحكم حجم البحث تطلب الحال منا أن نقف على أهم هذه الردود والتي تمثل فكر ابن هشام أو

شيئاً من فكره ، والتي يمكن أن تخدم الدارسِ عموماً والمعرب خصوصاً، وأن تجعل من البحث قاعدة ينطلق منها القارئ لإعراب النصوص إعرابا صحيحاً، محاولاً قدر الإمكان تجنب الخطأ .

وكان منهجنا مبنيا على ذكر القاعدة الإعرابية ثم النص القرآني أو الشعري الذي تناوله ابن هشام بالشرح والتعليق على ما قيل فيه من أوجه إعرابية ثم دراسته دراسة ترجع بنا إلى الضابط الإعرابي أو القاعدة الإعرابية، فإن وفقنا فهو فضل من الله ومِنَّة ، وإلاَّ فهو من عمل البشر ، وحسبي أن أُذكِّرَ القارِئ بأنه لا كتاب معصوم إلاَّ كتابُ الله تبارك وتعالى .

تمهيد

الرجل: [1]

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي الأنصاري المصري ، وقيل الخزرجي[2] .

وتكاد تتفق أكثر المصادر على أنه ولد في مصر سنة ٧٠٨ هـ[3] ، ولم يكتف الشيخ خالد الأزهري بذلك فراح يذكر اليوم والشهر فذكر أنه ولد في يوم السبت الخامس من ذي القعدة في السنة نفسها[4] .

ثقافته النحويَّة :

تلقَّى ابن هشام علم النحو على يد أكبر أئمته ولا سيما الفاكهاني ، وعبد اللطيف ابن المرحَّل ، ولا أدلَّ على ثقافته النحوية وتمكنه في هذا المجال من آثاره التي خلَّفها والتي حفظت لنا شخصيته النحوية وفكره الثر وبعد نظره .

والقارئ لآثاره يستطيع أن يستشف من خلالها اطلاعه الواسع على الأعداد الكبيرة من المصنفات والمنظومات . واستطرادُهُ في المسائل كافٍ على ذلك شاهدا .

شيوخه في النحو :

أهم شيوخه الذين تخرج بهم :

١ . ابن جماعة المتوفى سنة ٧٣٣ هـ[5] .
٢ . تاج الدين الفاكهاني المتوفى سنة ٧٣٤ هـ[6] .
٣ . عبد اللطيف بن المرحَّل المتوفى سنة ٧٤٤ هـ[7] .
٤ . محمد بن محمد المعروف بابن السراج المتوفى سنة ٧٤٩ هـ[8] .

أشهر تلاميذه :

هناك مجموعة من التلاميذ قرؤوا عليه وتخرجوا به منهم :

١ . علي بن أبي بكر البالسي المتوفى سنة ٧٦٧ هـ[9] .
٢ . ابن الملاح الطرابلسي المتوفى سنة ٧٧٥ هـ[10] .
٣ . النويري المتوفى سنة ٧٨٦ هـ[11] .
٤ . ابن جماعة المتوفى سنة ٧٩٠ هـ[12] .
٥ . ابن فرات المتوفى سنة ٧٩٤ هـ[13] .
٦ . محب الدين ابن هشام المتوفى سنة ٧٩٩ هـ[14] .
٧ . ابن الملقن المتوفى سنة ٨٠٤ هـ[15] .
٨ . ابن إسحاق الجوي المتوفى سنة ٨٣٠ هـ[16] .

وفاته :

اتفقت أشهر كتب التراجم على أنَّ وفاته (رحمه الله)[17] كانت ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة ٧٦١ هـ .وقيل سنة ٧٦٢ أو اكثر بقليل.وقد دفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر عن القاهرة[18]

– القاعدة الأولى – المعنى يحدد الوجه الإعرابي

وردت هذه القاعدة من خلال رد ابن هشام على الزمخشري ومن وافقه في اعراب ((ما)) من:

قوله تعالى : ﴿ قِيلَ ادخِلِ الْجَنَّةَ ، قال ياليتَ قومِي يَعلمونَ ، بما غَفَرَ لي رَبِّي وجَعلنِي مِنَ المكرمينَ ﴾ . (يس ٢٦/٣٦ ، ٢٧) .

فقد جَوَّزَ المعربون في ((ما)) من قوله تعالى : ((بِمَا غَفَرَ لِيْ رَبِّي)) أن تكون واحدة من ثلاث ما آت[١٩] ، وهي كونها مصدرية ، ويكون المعنى حينئذٍ : بغفران ربي لي ، أو موصولة بمعنى ((الذي)) ، أي : بالذنب الذي غفره لي ربي ، وأَمَّا الوجه الثالث فهو أن تكون استفهاما فيه معنى التعجب من مغفرة الله له ، أي : بأيِّ شيءٍ غفر لي ربي على التقليل من عمله والتعظيم من مغفرة الله له .[٢٠]

وممن جَوَّز هذه الوجوه الثلاثة الزمخشري[٢١] ، وقد ردَّ ابن هشام على المعربين المجوِّزين لكل هذه الوجوه بردِّه لما جوَّزه قال رادًّا : ((والعجب من الزمخشري ، إذ جوَّز كونها استفهاميَّة مع ردِّه على مَن قال في ((بَما أَغوَيْتَنِي))[٢٢] : إن المعنى بأَي شيء أغويتني ،بأن إثبات الألف قليل شاذٌّ ، وأَجاز هو وغيره أن تكون بمعنى :الذي وهو بعيد،لأن الذي غَفَرَ له هو الذنوبَ ،ويبعد إرادة الاطلاع عليها وإن غفرت ...))[٢٣] .أ هـ .

وما قاله فيه نظر من جهتين :

الأولى : أن ما ذكره من أن الزمخشري ردَّ مَن قال باستفهامية ((ما)) من قوله تعالى ((بما أَغويتني)) ، لم نجده في الكشاف ، بل وجدنا ما نصه : ((بما أغويتني)) الباء للقسم ، و ((ما)) مصدرية وجواب القسم ((لأُزَيِّنَنَّ)) المعنى : اقسم بإغوائك إياي لأُزيننَّ لهم ...))[٢٤] .

أضف إلى هذا أنه قال في ((ما)) من قوله تعالى ((بما غفر لي ربي)) : ((إلاَّ أن قولك : بِمَ غَفَر لي بطرح الألف أجود وإن كان جائزا إثباتها ...))[٢٥] .

أَمَّا الجهة الثانية فمنعه احتمال كون ((ما)) استفهامية لأَنه مردود بقراءة عكرمة وعيسى ((عَمَّا يتساءلونَ)) (النبأ ١/٧٨)[٢٦] ، فيمكن حمل ((ما)) تلك على ((ما)) هذه مادام السياق يقبله والمعنى يعضده .

وأَمَّا استبعاده موصولية ((ما)) لكون أن الذي غفر له هو الذنوب ، وكون الإنسان كارهاً للذنوب وإنْ غُفِرَتْ ، فقد أُجيبَ ((بأنَّ ((ما)) إذا جُعِلَتْ بمعنى الذي ، لا تُجْعلُ واقعةً على الذنوب بل على الغفران ، والمعنى : ياليتَ قومي يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي . فإذن لا تفاوت في حاصل المعنى بين المصدرية والموصولة . وإذا سلمنا أن ((ما)) واقعة على الذنوب فنقول : إنه لا يبعد إرادة الاطلاع عليها مطلقاً ؛ بل يجوز إرادة الاطلاع عليها مغفورةً ليَعْلَمَ سعة كرم إلهِهِ وشرف دينه ، حيث غفرت منه هذه الذنوب مع عظمها))[٢٧] .

والذي يبعد ما قربوه في هذه الآية هو السياق ؛ إذ إنَّك لو جعلتها موصولة واقعةً على الذنب لَتَطلَّب منك أن يكون المعنى: ياليت قومي يعلمون بالذنب الذي غفره لي ربي وجعلني به من المكرمين ، وهذا محال؛ لأنَّ الذنب لا يُكرِمُ صاحبَه .

أما إذا قلت : إن ((ما)) واقعةٌ على الغفران وليست على الذنب ، فإنه يتطلب منكَ أن يكون التقديرُ : يعلمون بالغفران الذي غفره لي ربي ، وجعلني من المكرمين . وهذا غير متعين أَيضاً ؛ لأن الغفران لا يُغْفَرُ ، والذي يُغْفِر انما هو الذنب .

فمن هنا يتعين منع كون ((ما)) موصولةً في الآية ، وهو خلاف جعلها مصدرية أَو استفهاميةً والله اعلم .

– القاعدة الثانية – تعدد معاني اللفظة يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية

برزت هذه القاعدة من خلال دراستنا لرد ابن هشام على مَنْ أعرب (كلالة) تمييزا من قوله تعالى : ﴿ وإنْ كانَ رجلٌ يورثُ كلالةً أوْ امرأةٌ ﴾. (النساء ١٢/٤)

فقد اختلف المعربون في ((كلالة)) فوجهت توجيهات إعرابية مختلفة ، وكل توجيه إعرابي إنما يستند على معنى ما[٢٨] .
وممّا وجِّهَتْ به أنها ((تمييز)) حيث أعربها بعض النحويين عندما سُئِل عن إعرابها وبعد أن سَأل هو عن معناها فقالوا له : هي الورثة إذا لم يكن فيهم أَبٌ فما علا ولا ابن فما سفل[٢٩] .
وتوجيه قوله : أن يكون الأصل : وإن كان رجلٌ يَرِثُهُ كلالةٌ ، ثم حذف الفاعلُ وبني الفعل للمفعول ، فارتفع الضمير واستتر ثم جيءَ بـ ((كلالة)) تمييزاً وتفسيراً له .
قال ابن هشام : ((ولقد أصاب هذا النحوي في سؤاله ، وأخطأ في جوابه ؛ فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي حذف لأجله وتراجع عما بنيت الجملة عليه من طيِّ ذكر الفاعل فيها ، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل : ضُرِبَ أخوك رجلاً ، وأَمَّا قراءة مَن قرأ ((يُسَبِّحُ له فيها بالغدوِّ والآصال رجالٌ))[٣٠] بفتح الباء – فالذي سَوَّغ فيها أن يُذْكَرَ الفاعلُ بعدما حُذِفَ أنه إنَّما ذُكِرَ في جملة أخرى غَير التي حذف فيها[٣١])) [٣٢] . أ هـ .
وما قال به ابن هشام متجه من حيث الإطار العام وغير متجه في منعه كون ((كلالة)) تمييزاً .
أمَّا أنه متجه فلأن المعنى يجب أن يُعْرَفَ قبل الإعراب ((فأول واجب على المعرب أن يَفهمَ معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً))[٣٣] ، وهذا ما سلكه المعربون ومنهم هذا الذي ردَّ عليه ابن هشام .
وكذلك منعه ذكر التمييز المنتقل عن الفاعل[٣٤] ، ذلك أن حذف الفاعل إنما يكون لغرض وذكره نقض للغرض الذي من اجله حذفوه ، ((والعرب تمنع من نقض أَغراضها))[٣٥] .
وأما علة عدم اتجاه ما منعه من اعراب (كلالة) تمييزاً فهي أنَّ (كلالة) وردت بمعانٍ عديدة[٣٦] :
فقيل : هي تطلق على مَن لم يخلف والداً ولا مولوداً ، فهي اسم للميت[٣٧] .
وقيل : هي اسم للورثة الذين ليسوا بولدٍ ولا والدٍ[٣٨] .
وقيل : هي إنما تطلق على القرابة من غير جهة الولد والوالد[٣٩] .
وقيل أيضاً : هي للمال الموروث[٤٠] .
فإذا عُلِمَ أنها تأتي على هذه المعاني كلها عُلِمَ أنها تعربُ بحسب المعنى الوارد من فهمها .
أمَّا إذا قلنا : إنها تدل على كل هذه المعاني في آنٍ واحدٍ تعين قبول كل ما تحتم من وجه إعرابي ، ومن بينها أنها تمييز ؛ لأن من معانيها أنها اسم للورثة، ((وقد يقال : إن الغرض الذي حذف الفاعل لأجلهِ الإجمال ، ثم إنه فصل بعد الإجمال ...))[٤١] .
ومَن قَبِلَ هذا المعنى ، ورضيَ بالقاعدة التي تنص على عدم النقض جعلها خبراً لـ (كان) ناقصةً أو حالاً إن كانت تامة على تقدير مضاف محذوف، والتقدير : كان رجلٌ ذا كلالةٍ ، ويورث صفةً له[٤٢] . أي : إن كان رجلٌ موروثٌ صاحبَ ورثةٍ ، قال العكبري : ((وقيل : الكلالة اسمٌ للورثة ... فعلى هذا لا وجه لهذا الكلام ... ؛ لأنه لا ناصب له ، ألا ترى أنك لو قلتَ زيدٌ يورث اخوةً لم يستقم ... وقيل : يصح هذا المذهب على تقدير حذف مضاف ، تقديره : وإن كان رجلٌ يورث ذا كلالةٍ ، فذا حال أو خبر كان))[٤٣] .
ومما يرد على هذه القاعدة اختلافهم في اعراب (أحوى) من قوله تعالى: ﴿ والذي أَخرَجَ المَرْعَى ، فَجَعَلَه غُثاءً أَحْوَى ﴾(الأعلى ٨٧ / ٤ ، ٥)
فقال قوم من المعربين يمكن ان يكون ((أَحوى)) صفةً لـ ((غُثاء))[٤٤] ، وعلى هذا الإطلاق منع ابن هشام هذا التوجيه ذاهباً إلى الاعتماد على تفسير الكلمة إذ تفسيرها يُحدد إعرابها . رادًّا بذلك اعرابَهم بقوله : ((وهذا ليس بصحيح على الإطلاق ،بل إذا فُسِّر ((الأَحوى)) بالأَسود من الجفاف واليَبَس، وأمَّا

إذا فُسِّر بالأسود من شدة الخضرة لكثرة الري ... فجعله صفة لـ ((غُثاء)) كجعل ((قَيِّماً)) صفةً لـ ((عِوَجاً)) وإنَّما الواجب أنْ تكون حالاً من المرعى وأُخِّرَ لتناسب الفواصل))[٤٥] . أ . هـ .

والذي يبدو أن هذا الاعتراض لا يرد ؛ لأن معنى الكلمة يمكن أن يجعلها تابعاً للمرعى على الحالية فهناك تقديم وتأخير[٤٦] ، ويمكن أن تكون تابعاً لغثاء على الوصفية ؛ إذ معنى السواد الذي في لفظه يحتمله الاثنان فالمرعى من شدة خضرته[٤٧] كأنه اسود ، والردين ، اعني : الغثاء[٤٨] من شدة احتراقه من اليبس كأنه اسود ، جاء في مختار الصحاح : ((قال الأزهري في قوله تعالى : ((فجعله غثاء أحوى)) قال الفراء : الغثاء : اليبس والاحوى المسوَدُّ من القدم ، قال: ويجوز أن يكون مؤخراً معناه التقديم ، تقديره : أخرج المرعى أَحوى ، أي اسودَّ من الخضرة فجعله غثاءً بعد خضرتِهِ))[٤٩] .

فالذي عدها صفة اعتمد على هذا المعنى ؛ إذ لا يمكن أن يكون في تقديره أنه على معنى شدة الخضرة ، كما قيل في ((مُدْهامتان)) (الرحمن ٤٦/٥٥) ، وهو يعربها صفة لغثاء . بل قيل : إن أَحوى تأتي على معنى ((اخضر)) أيضاً[٥٠] .

فإذا كانت كذلك ، أي : على معنيين أَسود أو أَخضر بحسب السياق ، جاز أن تكون نعتاً لغثاء على معنى السواد ، وجاز أن تكون حالاً من المرعى على معنى الخضرة ، ودلالة هذه المفردة _اعني : أحوى_على هذين المعنيين ومجيئها في سياق تطلبها فيه كلمتان ، ما هو إلاَّ من إعجاز لغة القرآن الكريم ، فكأن النص أَراد أن يقول لك : إن المرعى الأَخضر يكون غثاءً أسودَ ، وبدلاً من أن يستعمل هذا التطويل الذي يذهب بقوة التأثير وبرونق الكلام ، عمد إلى هذا المعنى بهذا الاستخدام ، فسبحان القائل : ((قل لئن اجْتَمَعَتِ الإنْسُ وَالجِنُّ عَلَى أَن يأتُوا بِمِثْلِ هَذا القرآنِ ، لا يأتونَ بِمِثْلِهِ وَلوْ كَانَ بَعضُهُم لِبَعضٍ ظَهِيراً)) . (الإسراء ٨٨/١٧)

القاعدة الثالثة – دلالة اللفظة في السياق تحدد إعرابها

واستنبطنا هذه القاعدة من خلال مناقشتنا لرد ابن هشام على ابي البقاء العكبري في اعرابه لفظة (آية) من قوله تعالى: ﴿ما نَنْسَخْ مِن آيةٍ أَو نُنْسِها نأتِ بخيرٍ مِنها أو مثلِها ﴾(البقرة١٠٦/٢)

فقد ذكر أبو البقاء العكبري في قوله تعالى : ((مِنْ آيةٍ)) : أنه يجوز جعل ((من)) زائدة و ((آية)) حالاً ، كما وردت حالاً في قوله تعالى: ((هذِهِ نَاقَةُ اللهِ لَكُمْ آيةً))(الأعراف ٧٣/٧)، والمعنى : أي شيءٍ ننسخ قليلاً أو كثيراً))[٥١] .

وما جوَّزه ردَّه صاحبنا بقوله : ((وأَمَّا قول أبي البقاء في ((ما نَنْسَخْ مِن آيةٍ)) ... ففيه تخريج التنزيل على شيءٍ إن ثبت فهو شاذٌ ، أَعني زيادة ((مِن)) في الحال ، والتنظير بما لا يتناسب ، فإنَّ ((آية)) في ((هذِهِ ناقةُ اللهِ لكم آيةً)) بمعنى علامة لا بمعنى واحدة الآي ، وتفسير اللفظ بما لا يحتمله ، وهو قوله : قليلاً أو كثيراً ، وإنَّما ذلك مستفاد من اسم الشرط لعمومه لا من ((آية))[٥٢] أ هـ .

وإذا تأملنا في ما قدر العكبري وكلام ابن هشام وجدنا أنَّ ما قال به ابن هشام هو الصواب وما قدره العكبري يجانبه ، ويتبين لك ذلك بأمرين :

الأول منها : أن زيادة ((مِن)) سواء أكانت بشرطي البصريين[٥٣] أو بدونهما عند الأخفش وبعض الكوفيين أو بأحدهما عند عامة الكوفيين[٥٤] ، إنما تكون في مواضع هي : الفاعل ونائبه ، والمبتدأ وإن دخل عليه ناسخ والمفعول به ، وإن كان بعضهم يجعل التمييز من هذه المواضع كما في لله درُّكَ مِن رجل[٥٥] ، وكذلك المفعول المطلق نحو : ((ما فَرَّطْنا في الكتابِ مِن شيءٍ[٥٦])) (الأنعام ٣١/٦) أي : أَيَّ تفريطٍ .

أمَّا زيادتها في الحال فقد ذكرها ابن مالك[٥٧] جاعلاً منه قوله تعالى : ((ومَا كانَ لَنا أَنْ نُتَّخَذَ مِن دُونِكَ مِن أولياءَ))[٥٨] (الفرقان ١٨/٢٥) وما قال به مردود بثلاثة أشياء .

الأول منها : أن النحاة يأبون هذه الزيادة ، اعني : زيادة ((مِن)) ، في الحال[٥٩] .

الثاني : أن الفعل ((نُتَّخذ)) قلبي يأخذ مفعولين ، الأول : نائبُ الفاعل ((نحن)) ، والثاني : ((أولياء[٦٠])) المجرور بـ ((مِن)) الزائدة المستكملة لشرطي البصريين .

أَمَّا الشيءُ الثالث فإن ما قال به يظهر فساده في المعنى ؛ إذ إنك إذا قلت : ما كان لك أن تتخذ زيداً في حال كونه خاذلاً لك ، فأنتَ مثبت لخذلانهِ ناهٍ عن اتخاذه ، فالمنهيُّ عنه انبغاء الاتخاذ ، وعلى هذا فيلزم أنَّ الملائكة اثبتوا لأَنفسهم الولاية ، وليس هذا بمتعين[٦١] .

أما الأمر الآخر مِن الأمرين فتنظيره ((آية)) في ((ما ننسخ من آية)) بـ ((آية)) في ((هذه ناقة الله لكم آية)) غير مناسب ؛ لأنَّ آية في الأولى اعني : الآية القرآنية الأولى – غيرها في الثانية؛ إذ الثانية بمعنى العلامة أو البرهان أو الدليل ، أي : هذه ناقة الله لكم دليلاً أو حجةً أو برهاناً[٦٢] فهي مؤولة بالمشتق .أمَّا (آية)في الآية الأولى(آية النسخ) فهي واحدة الآي[٦٣] ، يدلك على ذلك سبب نزول الآية ، فهي نزلت لَمَّا قال المشتركون أوِ اليهود : ((ألا تَرونَ إلى محمد يأمر أصحابه بأمر ثم ينهاهم عنه ، ويأمرهم بخلافه ، ويقول اليومِ قولاً ويرجع عنه غداً ، ما هذا القرآن إلاَّ كلام محمد يقوله من تلقاء نفسه، وهو كلام يناقض بعضُه بعضاً))[٦٤] . فنزلت هذه الآية ((ما نَنْسخُ مِن آيةٍ)) لتسفيه هؤلاءِ القوم وكبهم على أفواههم . وتقوية عزيمة المؤمنين.

فإذا كان كذلك علمت أن ما قال به ابن هشام ودعا إليه هو الصواب والله اعلم .

ومما لابد من ذكره أن الشيخ الدسوقي قد اعترض قول ابن هشام: ((وتقدير ما ليس بمشتق ولا منتقل ... حالاً)) بقوله : ((وقد يقال : إنَّ الاشتقاق والانتقال ليسا بلازمين للحال وإنَّما هما غالباً ، فلا يكون عدم اشتقاق ((آية)) وانتقالها منافٍ دعوى حاليتها مع أنه يمكن أن تؤول بمشتق ، وأَمَّا قوله [أي : قول ابن هشام] ((ولا يظهر فيه معنى الحال)) فممنوع))[٦٥] .

واعتراضه هذا غير متجه ؛ لان ما عناه ابن هشام من منعٍ إنما هو في لفظة ((آية)) في سياق ((ما ننسخ من آية)) وقد علم سبب منعهِ ، لا لفظة ((آية)) عموماً .

القاعدة الرابعة – استحضار المعنى والقاعدة النحوية معاً عند الإعراب

واستشفَّينا هذه القاعدة من منع ابن هشام أن يتعلق (إذ) من قوله تعالى : ﴿ إنَّ الذينَ كَفَرُوا يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ اللهِ أَكبَرُ مِنْ مَقْتِكُم أَنفُسَكم إذْ تُدْعونُ إلى الإيمان فَتَكْفُرُونَ ﴾ (المؤمن (غافر) ١٠/٤٠) .

بـ ((لَمَقْتُ)) أو بـ ((مَقْتكم)) كما ذهب اليه قوم من المَعربين[٦٦] ، او بـ ((لَمَقْت)) كما ذهب الى ذلك الزمخشري[٦٧] على أن المعنى: أنه يقال لهم يوم القيامة : كان الله يمقت أنفسَكم الأمارةَ بالسوءِ والكفرِ حين كان الانبياءُ يدعونكم إلى الإيمان ...))[٦٨] .

قال ابن هشام : ((وكلاهما ممنوع ؛ أمَّا امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى ؛ لأَنهم لم يمقتوا أنفُسَهم ذلك الوقتَ ، وإنَّما في الآخرةِ ... وأمَّا امتناعُ تعليقِهِ بالأول ... فلاستلزامه الفصل بين المصدر ومعموله بالأَجنبي ...))[٦٩] . أ هـ .

وما أراده ابن هشام هنا هو أن يراعى عند الإعراب جانبَ المعنى وجانبَ الصناعة معاً ؛ لأنكَ إن أَخذتَ بجانب المعن٧٠ى دون النظر إلى جانب الصناعة ، وجب عليكَ أن تعلق ((إذ)) بالمقت الأَول[٧١] ، وعندئذٍ ستضر بجانب الصناعة ، لفصلك بين الصلة (المعمول) الذي هو ((إذ)) . والموصول(العامل) الذي هو ((لمقت الله))[٧٢].

أَمَّا إذا أَخذتَ بجانب الصناعة فحسب ، وجب عليك أن تعلقه بالمقت الثاني ، لعدم الفصل بين الصلتين ،

وهذا التعلق سيضر بجانب المعنى ؛ لأنه ليس المراد[٧٣] ، لأَنهم لم يكونوا ماقتين لأَنفسهم وقت إذ دُعُوا إلى الإيمان فكفروا[٧٤] .

فإذا كان المعنى عليه ومنع جانب الصناعة منه ، تعين عليك أن تضمر ناصباً يدل عليه المصدر الأَول ((لمقت الله)) يتناول ((إذ)) حتى كأنه قال : مَقَتَكم إذ تُدْعَوْنَ[٧٥] وقيل : تقديره : ((اذكروا))[٧٦] .

ومن الردود التي نستطيع أن نستشف منها هذه القاعدة ايضا رده على بعض مَنْ اعرب (لا) من قوله تعالى: ﴿ واتقوا فتنة لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة ﴾. (الأنفال ٢٥/٨).

فقد انقسم المعربون في ((لا)) من ((لا تصيبن)) على قولين :[٧٧]

الأول أنها ناهية ، ((فتكون من هذا أن الأصل لا تتعرضوا للفتنة ثم عدل عن النهي ثم عن التعرض عن النهي ثم عن الإصابة ؛ لأن الإصابة مسبَّبة عن التعرض ، واسند هذا المسبب إلى فاعلهِ))[٧٨] ، فهو نهي بعد أمر ، أي : أنه كلام منقطع عما قبله[٧٩] .

الثاني – أنها نافية ثم اختلفوا على قولين أَيضا .

أحدهما : أَن الجملة صفة للفتنة[٨٠] ، وعلى هذا تكون الإصابة عامة للظالم وغيره ، لا خاصة بالظالمين ؛ إذ المعنى : واتقوا فتنة غير مصيبةٍ الظالمين خاصة .

أَمَّا الأخرُ منهما فهو أنَّ الفعل جوابٌ للأمر وممن ذكره الزمخشري[٨١] ، وما ذكروه ردَّه ابن هشام بقوله :- ((وهو فاسد ؛ لأن المعنى حينئذٍ : فإنكم إن تتقوها لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة ؛ وقوله [أي الزمخشري] : إن التقدير : إن أصابتكم لا تصيب الظالم خاصة مردود ، لأن الشرط إنما يقدر من جنس الأمر ، لا من جنس الجواب ، ألا ترى أنك تقدر في ((ائتني أُكرمْك)) : إن تأتني أُكرمْك ، نعم يصح الجواب في قوله : ((ادخُلُوا مَساكِنَكم))[٨٢] الآية ، إذ يصح : إن تدخلوا مساكنكم لا يحطمنكم ، ويصح أَيضا النهي على حد ((لا أَرَيَنَّكَ ههنا ...))[٨٣] .

والذي دعا ابنَ هشام إلى الرد على هذا التخريج أنَّ المعنى الذي ذكره الزمخشري غير متماشٍ مع ما تقتضيه القواعد ؛ إذ يقتضي تقدير الشرط من جنس الجواب ، لا من جنس الأمر[٨٤] .

وما ذكره ابن هشام فيه نظر ؛ لكون ما قدره الزمخشري حسناً ؛ لأنه وإن كان مخالفاً لقواعد البصرية في تقدير فعل الشرط. إذ إنهم يقدرونه من جنس فعل الأمر . إلا أنه يتماشى مع قول الكوفيين الذين لا يلتزمون التقدير من جنس ما سبق ، بل يقدرون وما يناسب المقام كائناً ما كان ، فمن ثَمَّ يجيزون في : لا تَدْنُ من الأسد يأكلْك ، أن يقدر: إن تَدْنُ يأكلْك[٨٥] .

فالمعنى إن لم تتقوا لا تصيبن ، أي : تعم ، فعبر عن التقوى بسببها وهو الإصابة ، فالمعنى هنا : إن لم تتقوا أَصَابَتْكم وإن أصابتكم لا تصيبنَّ الذين ظلموا منكم خاصة[٨٦] .

وإذا كان الأَمر كذلك تحتم علينا قبول ما ذهب إليه الزمخشري ومَن وافقه ، إذ المعنى قد لاتحدده قاعدة ولا تقيده أصول . وقد يكون هو الطريق إلى القاعدة . والله اعلم .

ومن النصوص التي تستطيع ان تجعلها من ذلك قول امرىء القيس:

ولو أن ما أسعى لأدنى معيشةٍ كفاني – ولم اطلب – قليلٌ من المال[٨٧].

قال الكوفيون وتبعهم الفارسي[٨٨] ، والمبرد[٨٩] : إنَّ : ((كفاني – ولم اطلب – قليل)) من التنازع واستدل به الكوفيون على أولوية إعمال العامل الأول من إعمال الثاني[٩٠] ؛ حيث طلب ((كفاني)) المعمول ((قليل)) قبل أن يطلبه ((لم اطلب)) . وهذا الذي قالوه من كون هذا القول من التنازع ردَّه ابن هشام بقوله : ((والصواب أنَّه ليس من التنازع في شيءٍ))[٩١] . وحجته في ذلك : اختلاف مطلوبي العاملين ؛ فإنَّ ((كفاني)) طالبٌ لـ ((قليل))

و((لم اطلب)) طالب لـ ((الملك))محذوفاً لدليل[٩٢]. ولو جعل طالباً لـ ((قليل)) للزمه تناقض المعنى[٩٣].

وما قال به يؤيده أمران :
الأول: معنوي وذلك أنَّ الشاعر لم يكن طالباً للقليل مِنَ المال ، وإنما كان طالباً لمجد مُؤثلٍ[٩٤] يدلك على ذلك قوله :

ولكنَّمـــا أســـعى لمجـــدٍ مؤثـــلٍ وقـــد يُـــدركُ المجـــدَ المؤثَّـــلَ أمثـــالِي[٩٥] .

وأمَّا الآخرُ فصناعي ، ويعرف بأمور منها :
– أن بعض النحاة جعل ((اطلب)) لازماً وليس متعدياً ، فإنه على معنى لم اسعَ[٩٦] .
–وأنَّ التنازع من شروطه اتجاه العاملين إلى معمول واحد[٩٧] ، وإذا علم أنَّ المعنى يمنع اتجاه الفعلين ((كفاني و اطلب)) معاً إلى ((قليل)) ثبت عدم التنازع .
– أن مدخول ((لو)) إن وقع مثبتاً كان منفياً وعكسه ، وجوابها كذلك ، ولا شك أن الشرط هنا مثبت والجواب كذلك ومعناهما النفي لما ذُكِرَ ، والتقدير : انفي سَعْيِ لأدنى معيشةٍ فلم يكفني قليل من المال . و ((لم اطلب)) معطوف على الجواب ، وهو منفيٌّ فمعناه الإثبات لما تقدم من القاعدة ،لأن المعطوف عَلى الجواب حكمه حكم الجواب، ومتى كان مثبتاً لزم مخالفته لما عطف عليه ؛ لأن المعطوف عليه معناه : لم يكفني قليلٌ من المال ، والمعطوف هنا معناه : اطلب قليلاً وهذا متناقض ؛ لأنه لا يطلب مالاً يكفيه[٩٨] .
– أنه إذا قيل : إنَ الواو عندما جعلت للعطف أَخْرَجَتِ القولَ من التنازع فهلاَّ جعلت استئنافاً أَو حالاً ، قلنا : أما إذا جُعِلَتْ استئنافاً فقد أَزالت الارتباطَ ، والتنازع إنما يجوز بوجود الارتباط ولو بعاطف[٩٩] .
أمَّا إذا جعلت حالاً ، فالذي يمنعها ثلاثة أمور :
الأول : أن استعمال واو العطف اكثر [١٠٠] .
الثاني : أنه قد فهم من سياق كلام الشاعر أنه لم يقصد إلاَّ إلى نفي طلب الملك في سياق ((لو))[١٠١]
أمَّا الثالث : فإنه بها أي : بكونها للحال ، يزول الارتباط وهذا ممتنع في التنازع[١٠٢] .
وإذا كان كذلك تعين أن قول الشاعر لم يكن من التنازع في شيء .

–القاعدة الخامسة ـ السماع يصحح الإعراب

توصلنا الى هذه القاعدة من خلال دراستنا لرد ابن هشام على ابن عصفور في اعرابه (كم) من قوله تعالى : ﴿ أولم يهدِ لهم كم أهلكنا من قبلهم من القرون ﴾ (السجدة ٢٦/٣٢)
فاعلاً، وتفصيل المسألة ان المعربين اختلفوا فيها فقال الجمهور : هي في موضع نصب بـ ((أَهْلَكْنا))[١٠٣] وحجتهم في ذلك قراءة أبي عبد الرحمن السُّلَمي (ت ٧٤ هـ[١٠٤]). ((نهدِ)) بالنون بدل الياء[١٠٥] ، وعلى هذا يكون المعنى : أولَمْ يهد لهم الهدى ، أو الله ، كثرةَ إهلاكنا القرون التي قبلهم فيتعضون .
وقال الفراء: ((كم)) في موضع رفع بـ ((يهدِ)) [١٠٦] ، وعلى هذا سيكون المعنى : أَولم تهدي كثرةُ إهلاكنا القرون ، أي : أن كثرة إهلاكنا القرون السابقة [١٠٧] هي التي تهدي ، فهي آية من آيات الله في خلقه إذ هي تعض وتهدي .
وقد ذكر ابن هشام هذين الوجهين ناسباً الأَخير منهما إلى ابن عصفور ورادًّا عليه بقوله : ((وكذلك قول ابن عصفور في : ((أولم يهد لهم كم أهلكنا)) إن ((كم)) فاعل مردود بأنَّ ((كم)) لها الصدر ، وقوله : إنَّ ذلك جاء على لغة رديئة حكاها الأخفش عن بعضهم : أنَّه يقول : ((ملكتَ كم عبيدٍ)) فيخرجها عن الصدرية خطأٌ عظيم ؛ إذ خرَّج كلام الله سبحانه على هذه اللغة ، وإنَّما الفاعل ضمير اسم الله سبحانه أو ضمير العِلْم أو الهدى المدلول عليه بالفعل ، أَو جملة ((أهلكنا)) على القول بأن الفاعل يكون جملة إمَّا مطلقاً أو بشرط كونها مقترنة بما يعلق عن العمل ...)) [١٠٨] وما قاله

فيه نظر : أمَّا ما نسبه إلى ابن عصفور فلم نجده في كتابَيهِ ((شرح جمل الزجاجي والمقرَّب)) ، بل ما وجدناه أنه خلاف ما نُسِبَ إليه قال : وكلاهما [أي : كم بنوعيها] له صدر الكلام فلا يتقدمه عاملٌ إلاَّ الخافض))[١٠٩] .

وقال أيضا : ((وزعم الأخفش أنها لا تلزم الصدر ...))[١١٠] .

هذا ما وجدناه قد قال به اللهم إلاَّ إذا كان قد قال ما نسبه إليه ابن هشام في نص لم يصل إلينا .

وأما صدرية ((كم)) ، وأنها لا تكون فاعلاً في الآية فمسألة تحتاج إلى وقفة ونظر ؛ إذ أننا لو تأملنا الرأيين أعني: القائل بمفعوليتها والقائل بفاعليتها لوجدنا أنَّ كلَّ فريقٍ إنَّما منع أو جوَّز لحجة .

فكما احتج الجمهور بقراءة مَن قرأ بالنون بدل الياء فهي لا تقع فاعلاً ، فكذلك أن الفراء احتج بقراءة عبد الله في سورة طه : ((أَوَلَمْ يهدِ لَهُمْ مَن أَهْلَكْنا)) (طه ١٢٨/٢٠)[١١١] . فهي فاعل ولا خوفَ . أَضف إلى هذا أن المنع نزعة بصرية[١١٢] ، أمَّا الفراء فهو كوفيٌّ فلا يُرَدُّ عليه إلاَّ بمذهبه ، وكذلك مَن كانت نزعته كوفية .

فالذي يبدو أن (كم) في الآية يمكن على ما مضى تخريجها بالوجهين لكونه لا يفسد المعنى فهو يصلح بهما كلاً ؛ لأنَّ الله سبحانه وتعالى يهدي الناس إلى آثار مَن قبلهم فيتَّعضُ مَن كان ذا قلب أو ألقى السمع وهو شهيد ، أو أن الآثار تهدي ، لأنها سبب من أسباب الهداية ينظر إليها المرءُ فيتعجبُ ويسبِّحُ ويتّعض ثم يهتدي بما شاء الله . فالمعنى يقبل كونها فاعلاً ، غير أن القانون النحوي وبخاصة البصري يأباه إذ لا يتقدم عاملها عليها إلاَّ إذا كان جارّاً حرفاً كان أم اسماً ؛ لأن تأخير الجار عن مجروره ممتنع لضعف عملهِ ، على أن يجعل الجار ككلمة واحدة مستحقةٍ للتصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته[١١٣] ، فلا تقول في غير الجار : جاءني كم رجل[١١٤] .

وما ورد منه مقصورٌ فيهِ على السماع ، ولا يمكن أن يقاس عليه[١١٥] خلافاً للمرادي[١١٦] .

ومما تستطيع أن تستشف منه هذه القاعدة اختلافهم في إعراب اللام من (لَمَنْ) في قوله تعالى : ﴿ يدعو لَمَن ضَرُّه اقرب من نفعه﴾ (الحج ١٣/٢٢) .

فقال قوم منهم الفراء والزمخشري : هي زائدة[١١٧] ، وأن الفعل ((يدعو)) قد تناول (مَن) مفعولاً له[١١٨] .

وقال آخرون منهم الكسائي والمبرد[١١٩] : هي لام الابتداء ثم اختلفوا[١٢٠] ، فقيل : إنها مُقدَّمة من تأخير والأصل : يدعو مَن لَضَرُّهُ أقربُ من نفعهِ . وقيل : إنها في موضعها ، وإن ((مَن)) مبتدأ و ((لبئس المولى)) خبرها ، لأن التقدير : لبئس المولى هو .

وقد ذكر ابن هشام هذه الآراء راداً على واحدٍ ومستبعداً آخرَ .

فالذي ردَّ عليه هو كون اللام زائدة ، قال : ((وهذا مردود ، لأنَّ هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه[١٢١])) .

أمَّا الذي استبعده فهو كون هذه اللام مقدمة من تأخير ، قال : ((لأن لام الابتداء لم يعهد فيها التقدم عن موضعها))[١٢٢] .

والذي يبدو أن ما يُرَدُّ إنَّما هو المستبعد ؛ لأن ما في الصلة لا يتقدم على الموصول[١٢٣] .

أما جواز كونها زائدة ، فالذي يصححه قراءة عبد الله ((يدعو مَن ضَره أَقرب من نفعه[١٢٤])) ، والذي سوغ لاعتراضها بين الفعل وما يطلبه أن مَن لفظ لا يتبيَّنُ فيه الإعراب[١٢٥] ، ويؤيد هذا ما ورد عن العرب أنهم قالوا : عندي لما غيره خير منه ، فحالوا بين اللام دون الرافع[١٢٦] .

– القاعدة السادسة – الاعتماد على مانقله الأئمة عند الإعراب

أشار ابن هشام الى هذه القاعدة في رده على من اعرب (يمسكه) من قول أبي العلاء المعري :

يُـــذيبُ الرعـــبُ منـــه كـــلَّ عَضْـــبٍ فلـــولا الِغمـــدُ يُمْسِـــكُهُ لســـالا[١٢٧] .

وقد اختلف المعربون في ((يمسكه)) ، فقيل : هو خبر للغمد[١٢٨] ، ولهذا لَحَّنَ قوم من النحويين أَبا العلاء ؛ لأَنَّ الخبر يجب كونُه كوناً عامّاً ويجب حذفه[١٢٩] ، وقيل : هو جملة معترضة بين المبتدأ والجواب والخبر محذوف[١٣٠] ، وقيل : هو بدل اشتمال على أن الأصل : أن يمسكَه ، أي : لولا امساكُهُ ، فحذفت ((أن)) وارتفع الفعل . والخبر محذوف أيضاً[١٣١] .
وقيل : هو حال من الخبر المحذوف[١٣٢] ، أي : فلولا الغمدُ موجودٌ في حال كونه ماسكاً له لسال[١٣٣] .
قال ابن هشام : ((وهذا مردود بنقل الأخفش أنهم لا يذكرون الحال بعدها لأَنه خبر في المعنى))[١٣٤] .أهـ . وقوله : لأنه خبر في المعنى إنَّما يكون عند مَن يمنع ذكر الخبر . أَمَّا عند المجوِّز فلا يلزم ، فلم يبق إلاَّ ما نقله الأخفش من أنَّ العرب لا تذكر الحال بعد لولا ، فتأمل .

– القاعدة السابعة – تحكم قاعدتين بنص واحد يساعد على تعدد الأوجه الإعرابية

وتستطيع أن تلمس هذه القاعدة من تعليق ابن هشام على إعراب بعضهم (باهلي) فاعلا من قول الفرزدق :
له ولدٌ منها فذاكَ المذرَّعُ[١٣٥] إذا باهليٌّ تحته حنظليَّةٌ

إذ اختلف المعربون في (باهليٌّ)، لكونه وقع بعد ((إذا)) وليس قبله ولا بعده فعل ولهذا جوَّز الأَخفش الابتداء بعد : ((إذا)) تمسكاً بظاهر هذا البيت[١٣٦] ، وتبعه ابن مالك قال : ((وبقولهِ أَقول ، لأن طلب ((إذا)) للفعل ليس كطلب ((إن)) ...))[١٣٧] . ومَن منع الابتداء بعده جعله فاعلاً ثم اختلفوا فقال قوم : هو فاعل لـ ((كان)) محذوفةً ، أو أنه اسمٌ لها. على أن يكون ((له ولد منها)) هو الخبرَ[١٣٨] .
وقال آخرون : هو فاعل لـ ((استقر)) محذوفاً دلَّ عليه ((استقر)) المقدر في جملة : ((تحته حنظلية))[١٣٩] ، والأصل : إذا استقر باهليّ استقرت تحته حنظليةٌ . فحذف ((استقر)) من باهلي لدلالة ((استقر)) المقدر .
قال ابن هشام : ويرده أنَّ فيه حذفَ المفسَّر ومفسِّره جميعاً [إذ حذفهما معاً محذور][١٤٠] ، ويسهله أن الظرف [أي : تحته] يدل على المفسِّر فكأنه لم يُحْذَفْ))[١٤١] ؛ لأن الظرف موجود فكأن المفسّر لم يحذف تنزيلاً لذكر الدال عليه منزلة ذكره نفسه[١٤٢] .
وما ذكره ابن هشام في هذه المسألة ليس سوى إظهار للفكر النحوي ؛ لأنه ردَّ الرأي من جانب وأيده من جانب آخر ، فهذا يعد من الترف الفكري لابن هشام (رحمه الله تعالى) .
وهاتان القاعدتان تجوزان للمعرب أن يعرب بأيهما شاء.

– القاعدة الثامنة – جواز التخريج على مذهب من يخالف الجمهور

وتستطيع أن تلمس هذه القاعدة من خلال دراستنا لردود ابن هشام على بعض المعربين في النص الآتي والنصوص التالية له، وهي:
١.قوله تعالى: ﴿ وُهُوَ اللهُ فِي السَّمواتِ وفِي الأَرض يَعلَمُ سِرَّكم وجَهْرَكم﴾[١٤٣](الانعام٦/٣).
فقد جَوَّز بعض المعربين أن يتعلق ((في السموات وفي الأرض)) بـ ((سرَّكم ، وجهرَكم))[١٤٤]، على معنى : هو الله يعلم سرَّكم وجهرَكم في السمواتِ وفي الأرض . وما جوَّزه رُدَّ ، بأن فيه محضورَين[١٤٥]
الأول : تقديم معمول المصدر .
والثاني : تنازع عاملين في معمول متقدم .

وما زعمه المعترضون أجاب عنه ابن هشام : بأن ((المصدر هنا ليس مقدراً بحرف مصدري وصلته ؛ ولأنه قد جاء نحو : ((بالمؤمنين رؤوف رحيم)) (التوبة ١٢٨/٩) ، والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعاً فكذا هنا))[١٤٦] .

وما يؤيد ابنَ هشام في هذا أنَّ ((السَّر والجهر)) ليسا بمصدرين بمعنى الإسرار ، والاجهار ، بل هما مأخوذان من مواد الأحداث ووضعا لما يُسَرُّ ، ويُجهر وهو الكلام[١٤٧] ، فهما من أسماء المصادر ومما يزيدك يقيناً بهذا أن بعضهم قال : إنهما مصدران بمعنى المفعول ، أي : مَسرورَكم ومجهورَكم[١٤٨] .

وهذا النوع من المصادر منع إعماله البصريون وجوَّزه الكوفيون والبغداديون[١٤٩] .

وإذا كانا من أسماء المصادر ، وهما بمثابة المصادر الموضوعة موضع الفعل[١٥٠] كـ ((ضَرْبَ الرقابِ)) (محمد ((صلى الله عليه وسلم)) ٤/٤٧) ، لأنهما يصح أن يؤولا بالفعل ، أي : هو الله يعلم في السموات وفي الأرض تسرون وتجهرون ، وليسا من المصادر التي تقدر بالحرف المصدري والفعل ، جاز أن يتقدم عليها المعمول ، ولا سيما إذا كان ظرفاً ، لأن الظروف اتُّسِعَ فيها مالم يُتسع في غيرها . وهذا الذي ذكرنا جوَّزه الرضي ، واختاره السعد ، ومنه ((فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السعيَ)) (الصافات ١٠٢/٣٧) و((ولا تَأخُذْكُم بهما رَأفَةٌ))[١٥١] (النور ٢/٢٤) .

وأمَّا جعل ((في السموات وفي الأرض يعلم سرَّكم وجهركم)) من التنازع فهذا لا يكون إلاَّ على مذهب جماعة منهم الرضيُّ[١٥٢] ، وعلى مذهب غيرهم فإنه يتخرَّج على الحذف[١٥٣] ، كما تقول : في الصف سرُّك وجهرُّك وتعني : في الصف سرُّكَ وفي الصف جهرُك ، حذف أحدهما لدلالة الآخر عليه .

فإذا علمت بكل هذا ثبت لك أنه يجوز أن يتعلق الظرف في الآية ((في)) بـ ((سركم ، وجهركم)) على ما قدمنا ، والله اعلم .

٢.وقوله تعالى : ﴿ هؤلاءِ بَناتِي هُنَّ أَطهَرَ لكم﴾ (هود ٧٨/١١).قرأ عيسى بن عمر[١٥٤] ومحمد بن مروان[١٥٥] بنصب ((اطهرَ))[١٥٦]، حالاً وهي قراءة مروية عن سعيد بن جبير[١٥٧](رضي الله عنه).

ولحَّن أبو عمر بن العلاء مَن قرأ بهذه القراءة ، لإيقاعه الفصل بين الحال وصاحبه بضمير الفصل ((هنَّ)) ، وهذا لا يجوز ؛ لأن الفصل مختص بالوقوع بين جزأي الجملة ، ولا يقع بين الحال وصاحبها[١٥٨]،وما منعه جوَّزه الأخفش معتمداً على هذه القراءة[١٥٩] .

وقد خرِّجت على أنَّ ((هؤلاءِ بناتي)) جملة مبتدأ وخبر ، و ((هنَّ)) إمَّا توكيد لضمير مستتر في الخبر ، أو مبتدأ و ((لكم)) الخبر ، وعليهما فـ ((أطهرَ)) حال[١٦٠] .

قال ابن هشام : ((وفيهما نظر ؛ أمَّا الأول فلأنَّ ((بناتي)) جامد غير مؤول بالمشتق ، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين . أَمَّا الثاني فلأن الحال لا يتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم))[١٦١] أ هـ .

وخرَّجها الزمخشري تخريجاً يُبعد ما تبادر إلى ابن هشام ؛ وهو أن ((هؤلاء)) مبتدأ و((بناتي هنَّ)) في موضع خبر المبتدأ ، كقولك : هذا أخي هو ، ويكون ((أطهرَ)) حالاً[١٦٢] .

وما قال به ابن هشام يمكن أن يُعْتَرضَ عليه من جهة ، وأن ينتصر له من أُخرى .

فأمَّا الجهة التي يدخله الاعتراض منها فهي : أن ((بناتي)) لفظٍ يقبل التأويل على معنى ((مولوداتي)) ، وبهذا يندفع أنه لا يتحمل الضمير[١٦٣] ، فضلاً عن أن الجامد الذي لا يتحمل الضمير عند البصريين يتحمله عند الكوفيين[١٦٤] ، وأمَّا تقديم الحال على عاملها الظرفي فقد أجازَهُ الأخفش جاعلاً منه : ((والسمواتُ مطوياتٍ بيمينهِ)) (الزمر ٦٧/٣٩) بنصب ((مطويات[١٦٥])) .

وأما الجهة التي يمكن أن ينتصر له منها ، فهي: أن العامل الظرفي من العوامل الضعيفة ، فلا يتقدم معموله عليه نظراً لضعفه[١٦٦] ، وهذا مذهب سيبويه[١٦٧] (رحمه الله) .

وما ذهب إليه الأخفش من جواز فهو مردودٍ؛ بأنه لا يحفظ منه إلاَّ ((والسموات مطوياتٍ بيمينه)) ومالا بالَ له لقلته فلا ينبغي أن يُجَاوَزَ ذلك قياساً على هذا القليل[١٦٨] .
فإذا علمت بكل هذا أصبح عندك يقينٌ بأَنَّ المُعرِب يمكن له أَن يختار أَيًّا شاءَ مالم يكن يوقع في المعنى .
٣. وقول المتنبي
لأَنتَ أَسْودُ في عَيْنَيَّ من الظُّلَمِ[١٦٩] . أَبْعَد بَعِدْتَ بَيَاضاً لا بَيَاضَ لَهُ

اذ قال بعضهم – إن ((من الظُّلَمِ)) متعلق بـ ((أسوَدُ))[١٧٠] ، وما قاله اعترضه ابن هشام بقوله: ((وهذا يقتضي كونَهُ اسم تفضيل ، وذلك ممتنع في الأَلوان ، والصحيح أن ((من الظُّلَمِ)) صفةٌ لـ ((أَسْوَدُ)) أي : أَسود كائنٌ من جملة الظُّلَمِ))[١٧١] . أ هـ .
وقولُه هذا يمكن أن يجاب عليه بأنَّ المتنبي كوفيٌ[١٧٢] ، والكوفيون سواء على مذهب جمهورهم ، أم على مذهب الكسائي وهشام يجيزون أن يصاغ من السواد اسم تفضيل[١٧٣] ، وعليه درج المتنبي يخاطب الشيب[١٧٤] ، بأَنَّهُ أَسْوَدُ من الظُّلَمِ ،أَضف إلى هذا أنَّ المعنى يؤيد هذا التخريج ، أعني : جعل ((أسود)) اسم تفضيل ، و ((من الظُّلَمِ)) متعلق بهِ فإذا كان كذلك وجب عدم الرد على من قال بهذا وكان منهله كوفيًا[١٧٥] .
٤.وقول أبي نواس :
حصباءُ دُر على أَرضٍ مِنَ الذَّهَبِ[١٧٦] كأنَّ صُغْرى وكُبْرى مِن فَقَاقِعِها

فقدلحَّن كثيرٍ من النحاة أَبا نؤاس بقوله : ((صغرى وكبرى من فقاقعها[١٧٧])) ؛ (لأنَّ اسم التفضيل إذا كان مجرداً من ((أل)) أو الإضافة لزم الأفراد والتذكير مطلقاً[١٧٨] ، فكان عليه أَن يقولَ : كأنَّ أصغرَ وأكبرَ مِن فقاقِعِها ، أو يأتي بـ ((أل)) أو الإضافة[١٧٩] .
وذكر بعضُ المعربين أن ((مِن)) زائدة[١٨٠] ، فهما مضافان إلى ((فقاقعها)) على حد ((قطع اللهُ يدَ ورجلَ مَن قالها)) .
وما ذكره المعربون ردَّه ابن هشام بقوله : ((وقول بعضهم : إن ((مِن)) زائدة ... يردُّهُ أنَّ الصحيحَ أَنَّ ((مِن)) لا تقحمٍ في الإيجاب ، ولا مع تعريف المجرور ، ولكن ربَّما استُعْمِلَ أَفْعَلُ التفضيل الذي لم يُرَد به المفاضلة مطابقاً مع كونه مجرداً ... فعلى هذا يتخرج البيت))[١٨١] أ هـ .
والذي يبدو أن القولين . اعني : قول المعربين وقول ابن هشام فيهما نظر ، أَمَّا قول ابن هشام ؛ فلأَنَّ المخرِّج لا يُلزَم بأَن يخرِّج على وفق ما هو متفق عليه[١٨٢] ، وقد جوَّز الأخفش والكسائي وهشام وآخرون من أئمة العربية أن تكون ((مِن)) زائدة في غير الإيجاب مع كون المجرور معرفة كما في ((يَغْفِرْ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ[١٨٣])) (نوح ٤/٧١).
وأَمَّا قولهم فالذي يمنعه أن (من) لا تزاد بين المتضايفين.
فلم يبق في البيت إلا أنه لم يكن قاصداً المفاضلة ، وإذا كان هذا ما قصدهُ قلنا : جوَّز ابن مالك فيما لا يقصد فيه التفضيل أن يؤنث[١٨٤] ،وبهذا التخريج يصح قول أَبي نؤاس ويندفع اللحن عنه ، فيكون المعنى : صغيرة وكبيرة من فقاقعها . وتكون ((من)) إمَّا لابتداء الغاية أَو للتبعيض والله اعلم .
<u>الخاتمة</u>
وفي النهاية توصل البحث إلى ما يأتي :
١ – أنَّ المُعْرِبَ عندما يعرب يجب عليه أن يجعل في حسبانه ما يأتي:

- أن يراعي المعنى وما تقتضيه القواعد النحوية معاً .
- الاعتماد على السماع عند الإعراب .
- عدم جواز حمل التنزيل على ما هو شاذٌّ ، ماخلا القراءات القرآنية الشاذة .
- أنه يمكن التخريج على قول مَن يخالف الجمهور .
- أن فساد الإعراب يغير المعنى .
- أن قبول اللفظ لأكثر من معنى يساعد على تعدد الأَوجهِ الإعرابية في الجملة .
- أن الإعراب والمعنى يفسر بعضهما الآخرَ ويدل عليه ، فهما متلازمان .
- استحضار نقل الأئمة من جواز أو منع في المسألة عند الأعراب ٠
- دلالة اللفظة في السياق تحدد إعرابها ٠
- انه يمكن الاستفادة من اختلاف النحاة في تخريج اللفظة بأكثر من وجه إعرابي.

٢ – أن ابن هشام لم يكن في ردوده على المعربين متبعا كل ما مضى من التوصيات ، بل كان يعمد إلى بعضها ، واكثر ما يعمد إليه المعنى ومراعاة القواعد ، واقل منه المسموع .
فلذلك جاز لنا في غير مسألة أن نقف ونعترض ماقال به
٣- سيطرة على أفكار ابن هشام الآراء البصرية ، فكان كثير الاعتماد عليها في ردوده على المعربين ٠
٤- انه كان يتمتع بعقلية متسعة ، ولا أدل على هذا من أنه كان في أكثر من مسالة يعترض ويجوز في آن واحد ، فيعترض المسالة من جهة ويجوزها من جهة أخرى ، وسبب هذا سعة حفظه وكثرة اطلاعه ، وهاتان الخصلتان كانتا في كثير من الأحيان توقع عنده الخلط ، فنراه ينسب في احيان آراء إلى معربين لاتجدهم قالوا بها ، اللهم إلا إذا كانت في نصوص لم تصل إلينا ٠

الهوامش

(١) في سيرة ابن هشام ينظر:الأعلام ٢٩١/٤ ،والبدر الطالع ٤٠٠-٤٠٢ ، والدرر الكامنة ٤١٥/٢ – ٤١٧ ، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١ ، وبغية الوعاة ٦٨/٢ – ٧٠ ، وشذرات الذهب ١٩١/٦ .وفي آثاره ينظر: ابن هشام الأنصاري آثاره ومذهبه النحوي (رسالة دكتوراه) ، وشرح اللمحة البدرية دراسة الدكتور هادي نهر ٥١/١-١١٠ ، ومنهج ابن هشام من خلال كتابه المغني، لعمران عبد السلام شعيب.
(٢) ينظر : حاشية الأمير ٢/١ .
(٣) ينظر : المصادر في الهامش (١).
(٤) ينظر : شرح التصريح ٥/١ .
(٥) ينظر الدرر الكامنة ٣٦٧/٣ – ٣٦٩ ، والنجوم الزاهرة ٩ – ٢٩٨ .
(٦) ينظر : الدرر الكامنة ٢٥٤/٣ – ٢٥٥ ، وبغية الوعاة ٢٢١/٢ .
(٧) ينظر : الدرر الكامنة ٢٠/٣ – ٢١ ، وشذرات الذهب ١٤٠/٦ – ١٤١ .
(٨) ينظر : الدرر الكامنة ١٤٦/٣ ، وبغية الوعاة ١٧١/٢ .
(٩) ينظر : الدرر الكامنة ١٠٢/٣ ، وبغية الوعاة ١٥١/٢ .
(١٠) ينظر : الدرر الكامنة ٢٠٩/٤ ، وشذرات الذهب ٢٠٦/٦ .
(١١) ينظر : الدرر الكامنة ٤١٥/٣ ، وشذرات الذهب ٢٩٢/٢ .
(١٢) ينظر : الدرر الكامنة ٣٩/٢ ، وبغية الوعاة ٤٢٧/١ ، وشذرات الذهب ٣١١/٦ .
(١٣) ينظر : شذرات الذهب ٣٣٣/٦ .
(١٤) ينظر : بغية الوعاة ١٤٨/١ ، وحسن المحاضرة ٢٣٧/١ .
(١٥) ينظر : شذرات الذهب ٤٤/٧ – ٤٥ .
(١٦) ينظر : شذرات الذهب ١٣/٧ .
١٧
(١٨)ينظر : الأعلام ٢٩١/٤ ، والبدر الطالع ٤٠٢ ، وشرح التصريح ٥/١ ، وحسن المحاضرة ٥٣٦/١ ، وشذرات الذهب ١٩١/٦ .

(١٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٦٠١/٢ ، والكشاف ١١/٤ ــ ١٢ ، والتبيان ١٠٨٠/٢ .
(٢٠) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٦٠١/٢ ، والتبيان ١٠٨٠/٢ .
(٢١) ينظر : الكشاف ٦٠١/٢ .
(٢٢) (الحجر ٣٩/١٥) .
(٢٣) المغني ٥٧٥/١ .
(٢٤) الكشاف ٥٧٨/٢ .
(٢٥) نفسه ١٢/٤ .
(٢٦) وقد وردت في المغني ٥٧٤/١ .
(٢٧) حاشية الدسوقي ٢٩٩/١ .
(٢٨) ينظر على سبيل التمثيل لا الحصر: مشكل إعراب القرآن ١٩٢/١ ، والتبيان ٣٣٦/١ ، والكشاف ٤٨٥/١ .
(٢٩) ينظر : المغني ٢٥٠/٢ ــ ٢٥١ .
(٣٠) (النور ٣٦/٢٤ ــ ٣٧) . وفي القراءة ينظر : التبيان ٩٧١/٢ .
(٣١) ينظر : نفسه ٩٧١/٢ .
(٣٢) المغني ٢ / ٢٥١ .
(٣٣) المغني ٢٤٩/٢ ، وينظر : الخصائص ٢٥٨/٣ .
(٥) منعه مبتدأ خبره محذوف تقديره متجه، والتقدير وكذلك منعه ... متجهٌ.
(٣٥) الخصائص ٢٣٤/٣ .
(٣٦) ينظر : اللسان مادة ((كلل)) .
(٣٧) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٩٢/١ ، والكشاف ٤٨٥/١ ، والتبيان ٣٣٦/١ .
(٣٨) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢٥٧/١ ، والكشاف ٤٨٥/١ .
(٣٩) ينظر : الكشاف ٤٨٥/١ .
(٤٠) ينظر : مشكل إعراب القرآن ١٩٢/١ ، والتبيان ٣٣٦/١ .
(٤١) حاشية الدسوقي ١٦٧/٢ .
(٤٢) ينظر : التبيان ٣٣٦/١ .
(٤٣) التبيان ٣٣٦/١ .
(٤٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٨١٣/٢ ، والتبيان ١٢٨٣/٢ ، والكشاف ٧٣٨/٤ والمغني ٢٥٩/٢ ، وحاشية الدسوقي ١٧٢/٢ .
(٤٥) المغني ٢٥٩/٢ وينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣١٥/٥ .
(٤٦) ينظر : إعراب ثلاثين سورة ٦٦ .
(٤٧) ينظر : إعراب ثلاثين سورة ٦٦ ، وحاشية الدسوقي ١٧٢/٢ .
(٤٨) ينظر : الكشاف ٧٣٨/٤ .
(٤٩) مختار الصحاح ١٦٤ ، وينظر : معاني الفراء ٢٥٦/٣ ، واللسان مادة (حوا) .
(٥٠) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ٢٠٤/٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٨١٣/٢ .
(٥١) ينظر : التبيان ١٠٢/١ ، والمغني ٦١٧/١ .
(٥٢) المغني ٦١٧/١ .
(٥٣) الشرطان هما كون من مسبوقة بـ((نفي أو ما يشبهه)) وكون مجرورها نكرة نحو :ما جاء من أحد
(٥٤) ينظر : الجنى الداني ٣٢١ .
(٥٥) ينظر : نفسه ٣٢٢ ــ ٣٢٣ .
(٥٦) ينظر : حاشية الخضري ٢٢٩/١ .
(٥٧) ينظر : التسهيل ١٤٤ ، والجنى ٣٢٣ .
(٥٨) ينظر : النشر ٣٣٣/٢ ، والبحر المحيط ٤٨٩/٦ .
(٥٩) ينظر : البحر المحيط ٥١٣/١ ، وروح المعاني ٣٥٢/١ .
(٦٠) ينظر : حاشية الدسوقي ٣٢١/١ .
(٦١) ينظر : المغني ٦١٧/١ ، وحاشية الدسوقي ٣٢٢/١ .
(٦٢) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٣٤٩/٢ ، والمغني ٦١٧/١ .

(٦٣) ينظر : المغني ٦١٧/١ ، وحاشية الدسوقي ٣٢٢/١ .
(٦٤) روح المعاني ٣٥١/١ ، وينظر : الكشاف ١٧٦/١ ، والبحر المحيط ٥١١/١ .
(٦٥) حاشية الدسوقي ٣٢٢/١ .
(٦٦) ينظر : المغني ٢٦٤/٢ .
(٦٧) ينظر : الكشاف ١٥٤/٤ ، والمغني ٢٦٤/٢ .
(٦٨) الكشاف ١٥٤/٤ .
(٦٩) المغني ٢٦٤/٢ .
٧٠
(٧١) ينظر : الخصائص ٢٥٩/٣ .
(٧٢) ينظر : الخصائص ٢٥٩/٣ ، وحاشية الدسوقي ١٧٦/٢ .
(٧٣) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٦٣٥/٢ .
(٧٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٦٣٥/٢ ، والتبيان ١١١٦/٢ ، وحاشية الدسوقي ١٧٦/٢ .
(٧٥) ينظر : الخصائص ٢٥٩/٣ ، والتبيان ١١١٦/٢ ، والمغني ٢٦٥/٢ .
(٧٦) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٦٣٤/٢ .
(٧٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ٤٠٧/١ ، والكشاف ٢١١/٢ ، والتبيان ٦٢١/٢ ، والمغني ٤٧٦/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٥٥/١ .
(٧٨) المغني ٤٧٦/١ . وينظر حاشية الدسوقي ٢٥٥/١ ــ ٢٥٦ .
(٧٩) ينظر : حاشية الدسوقي ٢٥٥/١ .
(٨٠) ينظر : الكشاف ٢١١/٢ .
(٨١) ينظر : الكشاف ٢١١/٢ ، والتبيان ٦٢١/٢ .
(٨٢) (النمل ١٨/٢٧) .
(٨٣) المغني ٤٧٨/١ .
(٨٤) ينظر : حاشية الدسوقي ٢٥٦/١ .
(٨٥) ينظر : شرح ابن عقيل ١٩/٤ ، وحاشية الدسوقي ٢٥٦/١ .
(٨٦) ينظر : حاشية الدسوقي ٢٥٦/١ .
(٨٧) ورد البيت في ديوانه ٣٩ ، والإنصاف ٨٤/١ ، وتذكرة النحاة ٣٣٩ .
(٨٨) ينظر : تذكرة النحاة ٣٤١ ، والمغني ٢١٦/٢ .
(٨٩) ينظر : تذكرة النحاة ٣٤١ .
(٩٠) ينظر : الإنصاف ٨٥/١ ، والمغني ٢١٥/٢ .
(٩١) المغني ٢١٥/٢ .
(٩٢) ينظر : المغني ٢١٥/٢ ، وشرح القطر ٢٠٠ .
(٩٣) ينظر : المغني ٢١٥/٢ ، وشرح القطر ٢٠٠ ، وحاشية السجاعي ٧٦ .
(٩٤) ينظر : الكتاب ٤١/١ ، وتذكرة النحاة ٣٣٩ ، وشرح القطر ١٩٩ ــ ٢٠٠ .
(٩٥) الديوان ٣٩ .
(٩٦) ينظر : الهمع ١١٠/٢ ، وحاشية يس على شرح الفاكهي لقطر الندى ٩٦/٢ .
(٩٧) ينظر : شرح القطر ٢٠٠ .
(٩٨) حاشية السجاعي ٧٦ ، وحاشية يس على شرح الفاكهي للقطر ٩٦/٢ .
(٩٩) ينظر : شرح القطر ٢٠٠ ، وحاشية الدسوقي ١٥١/٢ .
(١٠٠) ينظر : الإيضاح في شرح المفصل ١٧٠/١ .
(١٠١) ينظر : نفسه ١٧٠/١ ــ ١٧١ .
(١٠٢) ينظر : حاشية السجاعي ٧٦ .
(١٠٣) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢١١/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٧٠/٢ .
(١٠٤) ينظر : شواذ القراءات ١١٨ .
(١٠٥) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢١١/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٧٠/٢ ، والكشاف ٥١٦/٣ .
(١٠٦) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٣٣/٢ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٧٠/٢ ، والحسبان ٨٣/٤ .

(١٠٧) هذا المعنى قال به الزمخشري في الكشاف إلا أنه لا يقول بقول الفراء أن ((كم)) فاعل . ينظر : الكشاف ٥١٦/٣ .
(١٠٨) المغني ٣٧٠/١ ، وينظر : ٣٤٠/٢ .
(١٠٩) المقرب ٣٤١ .
(١١٠) شرح جمل الزجاجي ٥٠/٢ .
(١١١) ينظر : معاني القرآن للفراء ٣٣٣/٢ .
(١١٢) ينظر : الكتاب ٢٩١/١ ، والأصول ٣١٦/١ ، ومعاني القرآن وإعرابه ٢١١/٤ ، ومشكل إعراب القرآن ٥٧٠/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٦٠/١١ .
(١١٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ١٥٩/٣ .
(١١٤) ينظر : معاني القرآن وإعرابه ٢١١/٤ .
(١١٥) ينظر : المغني ٣٧٠/١ ، والصبان ٨٣/٤ ــ ٨٤ .
(١١٦) ينظر : الصبان ٨٣/٤ .
(١١٧) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢١٧/٢ ، والكشاف ١٤٧/٣ ، والمغني ٤٥٤/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٤٤/١.
(١١٨) أي: مفعولاً به للفعل ((يدعو)) وينظر : التبيان ٩٣٤/٢ ــ ٩٣٥ .
(١١٩) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٤٨٨/٢ ، ومعاني القرآن للكسائي كتاب مجموع ١٩٨ .
(١٢٠) ينظر : التبيان ٩٣٥/٢ ، والمغني ٤٥٤/١ .
(١٢١) المغني ٤٥٤/١ .
(١٢٢) نفسه ٤٥٤/١ .
(١٢٣) ينظر : البيان ١٧٠/٢ ، والتبيان ٩٣٥/٢ .
(١٢٤) وردت القراءة في معاني القرآن للفراء ٢١٧/٢ ، والكشاف ١٤٧/٣ .
(١٢٥) ينظر : معاني القرآن للفراء ٢١٧/٢ .
(١٢٦) ينظر : نفسه ٢١٧/٢ .
(١٢٧) ورد البيت في ديوان سقط الزند ١٤ ، والمقرب ٩١ ، والجنى الداني ٥٤٢ ، والدرر ٢٧/٢ .
(١٢٨) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٥١/١ .
(١٢٩) ينظر : حاشية الدسوقي ٢٧٩/١ .
(١٣٠) ينظر : المغني ٥٢٢/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٧٩/١ .
(١٣١) ينظر : الجنى الداني ٥٤٣ ، والمغني ٥٢٢/١ ، وحاشية الدسوقي ٢٧٩/١ ، وحاشية الخضري ١٠٦/١ ، وحاشية الصبان ٢١٦/١ .
(١٣٢) ينظر : الجنى الداني ٥٤٢ ، والمغني ٥٢٢/١ .
(١٣٣) ينظر : حاشية الدسوقي ٢٧٩/١ .
(١٣٤) المغني ٥٢٢/١ ، وينظر : الجنى الداني ٥٤٢ .
(١٣٥) ورد البيت في ديوانه ٥١٤/٢ ، والجنى ٣٦١ ، وأوضح المسالك ٣٣٣ ، والهمع ٢٠٧/١ .
والمذرَّع : مَن كانت أمُّهُ أشرفَ من أبيه ، والمعنى إذا تزوج باهليُّ بامرأة حنظلية وكان له ولدٌ منها ، فهذا الولد يكون مذرعاً . أي : شريفاً من أمهِ. ينظر : شرح شواهد المغني ٢٧٠ ، وحاشية الصبان ٢٥٩/٢
(١٣٦) ينظر : الجنى الداني ٣٦١ ، وشرح الاشموني ٢٥٩/٢ .
(١٣٧) الجنى ٣٦١ ، وشرح الاشموني ٢٥٩/٢ .
(١٣٨) ينظر : المغني ١٨٤/١ ، وحاشية الدسوقي ١٠٠/١ .
(١٣٩) ينظر : الجنى ٣٦١ ، والمغني ١٨٤/١ ، وحاشية الدسوقي ١٠٠/١ .
(١٤٠) حاشية الدسوقي ١٠٠/١ .
(١٤١) المغني ١٨٤/١ .
(١٤٢) ينظر : حاشية الدسوقي ١٠٠/١ .
(١٤٣) ينظر : المغني ١٠٣/٢ .
(١٤٤) في إعراب هذه الآية ينظر : مشكل إعراب القرآن ٢٤٦/١ ، والكشاف ٥/٢ ، والتبيان ٤٨٠/١ .
(١٤٥) ينظر : المغني ١٠٣/٢ .
(١٤٦) المغني ١٠٣/٢ .

(١٤٧) ينظر : حاشية الدسوقي ٨٩/٢ .
(١٤٨) ينظر : التبيان ٤٨٠/١ .
(١٤٩) ينظر : شرح شذور الذهب ٤١٢ ، والتصريح ٦٤/٢ .
(١٥٠) ينظر : حاشية الخضري ٢٤/٢ .
(١٥١) ينظر : حاشية الخضري ٢٢/٢ .
(١٥٢) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٠٣/١ ، وحاشية الصبان ٩٩/٢ .
(١٥٣) ينظر : حاشية الدسوقي ٨٩/٢ .
(١٥٤) ينظر : مشكل إعراب القرآن ٣٧١/١ .
(١٥٥) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٦٠/٢ .
(١٥٦) ينظر : تأويل مشكل القرآن ٣١ ، والكشاف ٤١٤/٢ ، والتبيان ٧٠٩/٢ .
(١٥٧) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٦٠/٢ .
(١٥٨) ينظر : الكشاف ٤١٤/٢ ، وشرح الرضي على الكافية ٤٦٠/٢ ، والمغني ١٩٦/٢ ، وحاشية الدسوقي ١٣٨/٢ .
(١٥٩) ينظر : المغني ١٩٦/٢ .
(١٦٠) ينظر : التبيان ٧٠٩/٢ ، والمغني ١٩٦/٢ .
(١٦١) المغني ١٩٦/٢ .
(١٦٢) ينظر : الكشاف ٤١٤/٢ .
(١٦٣) ينظر : حاشية الدسوقي ١٣٨/٢ .
(١٦٤) ينظر : شرح ابن عقيل ٢٠٥/١ ، وحاشية الدسوقي ١٣٨/٢ .
(١٦٥) ينظر : المحتسب ٢٣٣/١ ، وشرح جمل الزجاجي ٣٣٥/١ .
(١٦٦) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٢٤/٢ ــ ٢٥ .
(١٦٧) ينظر : نفسه ٢٤/٢ .
(١٦٨) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٣٣٦/١ .
(١٦٩) ورد البيت في ديوانه ١٥١/٤ ، والمغني ٢٦٩/٢ ، والخزانة ٣٧٤/٣ ، وشذا العرف ٧٩ .
(١٧٠) ينظر : المغني ٢٦٩/٢ ، وحاشية الدسوقي ١٧٩/٢ .
(١٧١) المغني ٢٦٩/٢ .
(١٧٢) ينظر : حاشية الدسوقي ١٧٩/٢ .
(١٧٣) ينظر : شرح الرضي على الكافية ٤٥٠/٣ ، والفلاح في شرح المراح ٨١ ، وحاشية الدسوقي ١٧٩/٢، وشذا العرف ٧٩ .
(١٧٤) ينظر : شذا العرف ٧٩ .
(١٧٥) ينظر : حاشية الدسوقي ١٧٩/٢ .
(١٧٦) ورد البيت في ديوانه ٣٤ ، وشرح جمل الزجاجي ٢١٠/٢ ، والخزانة ٢٧٧/٨ ، ٣١٥ ، ٣١٨ ، وشرح الاشموني ٥٢/٣ .
(١٧٧) ينظر : شرح جمل الزجاجي ٢١٠/٢ ، والمغني ١٣/٢ ، وشرح الفاكهي على قطر الندى ٢٠٩/٢ ، وشرح الاشموني ٥٢/٣ .
(١٧٨) ينظر : المشتقات العاملة (رسالة ماجستير ١٠١) .
(١٧٩) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندى ٢٠٩/٢ .
(١٨٠) ينظر : المغني ١٤/٢ ، وحاشية يس على شرح الفاكهي على قطر الندى ٢٠٩/٢ .
(١٨١) المغني ١٤/٢ ــ ١٥ . وينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي على القطر ٢٠٩/٢ .
(١٨٢) ينظر : حاشية يس على شرح الفاكهي على القطر ٢٠٩/٢ .
(١٨٣) ينظر : الجنى الداني ٣٢١ .
(١٨٤) ينظر : التسهيل ١٣٤ ، وشرح الاشموني ٥٢/٣ .

روافد البحث

١ ــ الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تح : د . عبد الحسين الفتلي ، مط : النعمان ، ١٩٧٣ م ، النجف .

٢ – إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ، لابن خالويه أبي عبد الله أحمد ابن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، دار الكتب الحديثة ، ١٩٤١ م ، القاهرة .
٣ – إعراب القرآن للنحاس ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تح : زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ، ١٩٧٧ م ، بغداد .
٤ – الأعلام . للزركلي ، مصر – ١٩٥٤ م .
٥ – الإنصاف في مسائل الخلاف ، لكمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، د . ت .
٦ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ) ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ط٦ ، ١٩٨٠ م ، دار الندوة الجديدة بيروت ، لبنان .
٧ – الإيضاح في شرح المفصل ، لأبي عمرو عثمان المعروف بابن الحاجب النحوي (ت ٦٤٦ هـ) ، تح : د . موسى بناي العليلي ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٣ م .
٨ – البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٧٨ م .
٩ – البدر الطالع لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠ هـ)، دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت .
١٠ – بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٥ م.
١١ – البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ، تح : طه عبد الحميد ومصطفى السقا ، الهيئة المصرية العامة للكتاب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٩ م .
١٢ – تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة محمد بن عبد الله الدينوري (ت ٣٧٦ هـ) ، شرح أحمد صقر ، دار الكتب العلمية ، ط٣ ، ١٩٨١ ، بيروت .
١٣ – التبيان في إعراب القرآن ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار الكتب ١٩٧٦ م .
١٤ – تذكرة النحاة ، أبو حيان الأندلسي ، تح : الدكتور عفيف عبد الرحمن ، مؤسسة الرسالة ط١/١٩٨٦ ، بيروت .
١٥ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لأبي عبد الله محمد بن جمال الدين بن مالك (ت ٦٧٢ هـ) ، تح : محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .
١٦ – الجامع لأحكام القرآن ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١ هـ) دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ، ط٢/١٩٦٧ م .
١٧ – الجنى الداني ، حسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩ هـ) تحقيق ، د طه محسن ، مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٧٦ م .
١٨ – حاشية الأمير على مغني اللبيب ، لمحمد بن محمد السنباوي المشهور بالأمير الكبير (ت١٢٣٢ هـ). مطبعة الشرقية القاهرة – ١٢٩٩ هـ .
١٩ – حاشية الخضري على شرح ابن عقيل للشيخ محمد الخضري (ت ١٢٨٧ هـ) ، طبع دار الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركائه ، د . ت .
٢٠ – حاشية الدسوقي محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت ١٢٣٠ هـ) ، على مغني اللبيب لابن هشام الأنصاري ، مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني بمصر ، ١٣٨٦ هـ .
٢١ – حاشية السجاعي على قطر الندى ، أحمد بن أحمد السجاعي (ت ١١٩٧ هـ) ، مط : الخديوي ، ١٢٨٩ هـ ، ط٤ ، وبهامشها شرح قطر الندى لابن هشام ، القاهرة .
٢٢ – حاشية الصبان (ت ١٢٠٦ هـ) على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركائه ، د . ت .
٢٣ – حاشية يس على الفاكهي ، للشيخ ياسين العليمي ، مط : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، ١٣٤٨ هـ وبهامشه شرح الفاكهي ، على شرح متن قطر الندى .
٢٤ – حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة ، للسيوطي تح : محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ١٩٦٧ م .
٢٥ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ هـ)، تح : عبد السلام محمد هارون ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .

٢٦ – الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) ، تح : محمد علي النجار ، ط٤ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، د . ت .
٢٧ – الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة . ابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ). مصر ١٩٦٦ م .
٢٨ – الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لاحمد بن الأمين الشنقيطي ، تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨١ م .
٢٩ – ديوان امرئ القيس ، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ط٤ / ١٩٨٤ م ، دار المعارف ، القاهرة .
٣٠ – ديوان سقط الزند ، أبو العلاء المعري ، شرح وتعليق الدكتور رضا ، بيروت ١٩٦٥ م.
٣١ – ديوان المتنبي(شرح ديوان المتنبي)وضعه عبد الرحمن البرقوقي،دار الكتاب العربي بيروت، ١٩٨٠ م .
٣٢ – روح المعاني ، أبو الثناء الآلوسي (ت ١٢٧٠ هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
٣٣ – شذا العرف في فن الصرف ، لأحمد علي الحملاوي (ت ١٤٣٥ هـ) ، ط١٥ ، ١٩٦٤ م ، مط : مصطفى البابي الحلبي .
٣٤ – شرح التصريح على التوضيح لخالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) ، مط : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وبهامشه حاشية يس بن زين الدين العليمي (ت ١٠٦١ هـ) .
٣٥ – شرح جمل الزجاجي ، لأبي الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي(ت ٦٦٩ هـ)، تح : د . صاحب جعفر أبو جناح ، مؤسسة دار الكتب ، الموصل ، ١٩٨٢ م .
٣٦ – شرح ديوان الفرزدق الصاوي ، عبد الله إسماعيل الصاوي ، ط١ ، ١٩٣٦ م ، مطبعة الصاوي ، شارع الخليج المصري ، مصر .
٣٧ – شرح الرضي على الكافية ، رضي الدين الاستراباذي (ت ٦٨٦ هـ) ، تح : يوسف حسن عمر ، مطبوعات قاريونس .
٣٨ – شرح شذور الذهب ، ابن هشام الأنصاري ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط٨ ، ١٩٦٠ م ، مطبعة السعادة ، مصر .
٣٩ – شرح شواهد المغني ، للسيوطي، المطبعة البهية ،القاهرة ١٣٢٢ هـ.
٤٠ – شرح ابن عقيل ، بهاء الدين عبد الله بن عقيل (ت ٧٦٩ هـ) طبعتان ، الأولى ط١٤، ١٩٦٤ م مطبعة دار السعادة مصر ، والثانية ط١٦ / ١٩٧٤ م ، دار الفكر بيروت .
٤١ – شرح قطر الندى ، لإبن هشام الأنصاري تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط١١ ، ١٩٦٣ م ، مط : السعادة ، مصر .
٤٢ – شذرات الذهب . لابن العماد أبي الفلاح عبد الحي الحنبلي (ت١٣٥١ هـ). مكتبة النهضة العربية – بغداد .
٤٣ – الفلاح في شرح المراح ، لابن كمال باشا شمس الدين أحمد بن سليمان المفتي (ت ٩٤٠ هـ) ، مط : دار الطباعة العامرة ، اسطنبول ، ١٢٠٦ هـ .
٤٤ – الكتاب لسيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) تح : عبد السلام محمد هارون ، ط٣ ، ١٩٨٨ م ، مطبعة الخانجي ، وطبعة بولاق ١٩٠٠ م ، باعتناء محمود مصطفى وبهامشه تقريرات السيرافي .
٤٥ – الكشاف للزمخشري ، جار الله محمود بن عمر الخوارزمي (ت ٥٣٨ هـ) ، ط١ ، دار الفكر ، مصر .
٤٦ – لسان العرب ، جمال الدين محمد بن منظور (ت ٧١١ هـ) ، ط١ ، دار صادر ، بيروت .
٤٧ – المحتسب ، لابن جني ، تح : علي النجدي ناصف ، ود . عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، ١٩٦٩ م ، القاهرة .
٤٨ – مختار الصحاح ، محمد بن أبى بكر الرازي (ت ٦٦٦ هـ)دار الكتاب العربي – بيروت ط١/ ١٩٦٧م .
٤٩ – مختصر شواذ القراءات /لابن خالويه ،عني بنشره ج – برجستراسر ، دار الهجرة . (د ت) .
٥٠ – المشتقات العاملة في ديوان الفرزدق ، (رسالة ماجستير) للباحث عصام مصطفى آل عبد الواحد – كلية الآداب / المستنصرية ٢٠٠١ .
٥١ – مشكل إعراب القرآن للقيسي ، أبي محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧ هـ) تح : د . حاتم صالح الضامن ، بغداد ، ١٩٧٥ م .
٥٢ – معاني القرآن للفراء ، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ) ، ط٢ ، عالم الكتب ، بيروت .
٥٣ – معاني القرآن ، لعلي بن حمزة الكسائي (ت ١٨٩ هـ) ، أعاد بناءه وقدم له د عيسى شحاته عيسى ، دار قباء للطباعة والنشر ، والقاهرة ١٩٩٨ م .

٥٤ – معاني القرآن وإعرابه ، أبو إسحاق الزجاج (ت ٣١١ هـ) ، شرح وتحقيق د عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب ط١ / ١٩٨٨ م .
٥٥ – مغني اللبيب ، لابن هشام الأنصاري تقديم حسن حمد ، إشراف د. اميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط١ / ١٩٩٨ .
٥٦ – المقرَّب ، لعلي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي ،تح : أحمد عبد الستار الجواري و د . عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد ، ١٩٨٦ م .
٥٧ – النجوم الزاهرة . لابن تغري بردي ، جمال الدين يوسف المتوفى سنة (٨٧٤ هـ) ، ١٩٤٩ م .
٥٨ – النشر في القراءات العشر ، ابن الجزري ، تحقيق محمود محمد الطناحي وآخرين ، دار إحياء الكتب العربية ١٩٦٣ م .
٥٩ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي ، بتصحيح السيد محمد بدر النعساني ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .